عربدة تهدد السلام الإقليمي والقانون الدولي!

يقول آباؤنا: " الفراشة تغطّي الأرض دون ان تستر عورتها". هذا وصف دقيق لحلم امتلاك "منفذ بحري ذات سيادة" الذي تردد في الأشهر الأخيرة، ولا يزال يتصاعد بشدة هذه الأيام، من جانب نظام حزب الازدهار. هذه الحملة المكثفة التي يكررها كبار المسؤولين والكوادر ونشطاء التواصل الاجتماعي وغيرهم - عبر وسائل الإعلام والخطب والأحزاب وغيرها من المناسبات - هي محاولة لتصوير أجندة الشر غير القانونية والمتسرعة بأنها "طموح وطني مشروع". ولأنها رواية مسمومة ملفقة بالأكاذيب والخرافات، فإنها فضيحة قد تُسبب عدم استقرار ليس فقط لإثيوبيا، بل لمنطقتنا على النحو الأوسع. حتى أن مسؤولين في حزب الازدهار يُسمعون يتباهون بحلم امتلاك منفذ بحري ليس ملكهم، وهو الحلم الذي التهم أجيال متعاقبة من الإثيوبيين لقرون بالعنف وانتهاك القانون الدولي، بالإضافة إلى الترهيب والقوة، أمر طبيعي وحتمي. بل وصل بهم الأمر إلى حد القول: "إن لم يكن بالدبلوماسية، فبالقوة". ففي الأيام الأخيرة، وبالتزامن مع افتتاح سد النهضة، سُمع قولهم: "لقد حُسم حلم النيل الذي دام ألف عام، وقضية البحر الأحمر مسألة وقت فقط"، "بحكم ان البحر الأحمر كان جزءًا من إثيوبيا قبل ثلاثين عامًا". . وتحت ستار المقامرة الجيوسياسية، بذلوا جهودًا لتصوير هذا الهراء على أنه سياسة وطنية عقلانية، مصحوبة بتغطية إعلامية مكثفة وواسعة النطاق. والهدف واضح: كسب القبول لهذه العربدة الخطيرة، وجعل الشاذ يبدو طبيعيًا، وإضفاء الشرعية على قضية أراضي غير قانونية. ويُسمع هؤلاء المسؤولون المتهورون وهم يشيرون إلى أحلك فصول تاريخ الضم الحديث في المنطقة لتقويض روايتهم. ومن خلال المبالغة في هذا العمل غير القانوني والماضي القبيح، فإنهم لا يشوهون التاريخ فحسب، بل يسعون أيضًا إلى تقويض مبادئ السيادة والقانون الدولي، التي تُعدّ ركائز الاستقرار الإقليمي. لا يُمكن تفسير تلك الممارسات غير القانونية إلا على أنه تدنيس سياسي. إنه إنذار خطير يهيئ لتبرير غزو مكشوف، لا يجب تجاوزه، لما له من عواقب وخيمة على إثيوبيا وجيرانها. في ظل الوضع الراهن والواقع الراهن في إثيوبيا، يُصبح تصرف مسؤولي حزب الازدهار أكثر إثارة للقلق. في بلاد يعتمد إقتصادها على مساعدات خارجية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما، وتعد تكلفة المعيشة بها من بين الأعلى عالميًا. كما تسببت الصراعات الداخلية المشتعلة والمتصاعدة محليًا في مزيد من الوفيات والتشريد والدمار والفقر. وبدلًا من التركيز على معالجة هذه الأزمات والعمل على معالجتها، يُحاول نظام الإزدهار صرف الانتباه باستضافة مؤتمرات كبرى لإيصال رسالة مفادها أن الأمور على ما يُرام، وأن الأمر مجرد تقدم. هذا مثال على صراع

اللحظات الأخيرة العقيم لقادة يفتقرون للدعم الشعبي، يسعون لكسب تأييدهم بحجة الحرص على الشؤون الداخلية ودرء "التهديدات الخارجية" وتحت ستار "الاحتشاد تكريمًا لعلمنا". يجب التأكيد مجددًا على أن إرتريا لا تمانع التعاون مع جيرانها. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق التضامن الحقيقي -من خلال التخريب والأعمال غير القانونية –بل من خلال الاحترام والوضوح القانوني والالتزام الجماعي بالاستقرار.

الاستراتيجية الاثيوبية الرامية على استحواذ أراضي الغير بالقوة تشكل ظاهرة خطيرة ;تُعرّض منطقة حساسة تعاني من الأزمات، لخطر جديد، وتُولّد انعدام الثقة بين دول المنطقة، وتُقوّض فرص التعاون. لذلك، لا يُتوقع من جيرانها، الذين فقدوا الثقة بالفعل في تصرفات إثيوبيا، إلا أن يتهموها بطموحات غير قانونية وغير واقعية. لأنه كان من المعلوم مُبكرًا أن العواقب ستكون وخيمة. هذه التهديدات الخطيرة وغير المسؤولة، التي تُهدّد في المقام الأول سيادة إرتريا وسلامة أراضيها، تنتهك "المعاهدة البناءة للاتحاد الأفريقي" وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. إن إضفاء الشرعية على هذا الوضع أو التغاضي عنه (أو تجاهله) لا يُقوّض حقوق إرتريا السيادية فحسب، بل يُقوّض أيضًا التسامح الذي يعتمد عليه المجتمع الدولي لمنع النزاعات. في الختام، إن أجندة الازدهار السامة المتمثلة في امتلاك "منفذ بحري سيادي " غير مسؤولة وغير مستدامة. إنها مزيج خطير من التشويه التاريخي واللامبالاة الاقتصادية والتضليل المتعمد. بدلاً من المراهنة على السلام الإقليمي لضمان وجودهم السياسي، ينبغي على القادة الإثيوبيين السعي لإيجاد حلول للصراعات والأزمات الداخلية التي تسببوا بها، وضمان الاستقرار الداخلي والانتعاش الاقتصادي، وكسب ثقة الشعب. لذا، من أجل سلامة إثيوبيا ومنطقتنا، يجب رفض هذا الهيجان غير المسؤول وكبح جماحه. أما نحن، فما زلنا نقول: "إلزموا حدودكم".

16 سبتمبر 2025